أكد أن الأصل في دور عضو مجلس الأمة هو التشريع والرقابة

الدلال لـ «الصباح»: تفاهم «الجناسي» لا يشمل عدم استجواب أعضاء الحكومة

- المجالس الأخيرة لم تمارس دورها الرقابي بطريقة صحيحة

محمد الدلال

إرجاع الجناسي امر إيجابي للمجلس الحالي

خالد الشطي

- المجلس الحالي بدأ عمله بدور رقابي وهو استجواب وزير الإعلام

- نحتاج إلى فترة هدوء وعدم استجواب المبارك لا يعني أنه بمنأى عن المتابعة
- «حدس» ترى ان النظام الانتخابي الحالي سيئ وسلبي
- هناك أكثر من تصور مطروح وستتم دراسة جميع الخيارات الموجودة
- الشطي: لا مانع من التهدئة السياسية ولكن يجب أن تقابلها تنمية سياسية واجتماعية واقتصادية
- الجميع ينشد الاستقرار شريطة أن ينعكس على التشريعات التي تخدم الشعب
- هناك تدهور في الأوضاع وتراجع من قبل بعض أعضاء مجلس الأمة في مواقفهم
- بعض النواب كانوا يطالبون برئيس وزراء شعبي واليوم يستجدون بإرجاع الجناسي
- نظام «الصوت الواحد» هو الأنسب للمجتمع الكويتي في الأوضاع والظروف الحالية

أكد رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب محمد الدلال ان الاصل في دور عضو مجلس الامة هو التشريع والرقابة مشيرا ان المجالس الاخيرة وبخاصة مجلس 2013 لم يمارس الدور الرقابي والتشريعي بطريقة صحيحة وخير دليل ما يقوم به البرلمان الحالي من علاج سلبيات القوانين "المشوهة" باعتراف الحكومة

واوضح الدلال في تصريح خاص لـ"الصباح" ان المجلس الحالي بدأ عمله بدور رقابي حيث استجوب وزير الاعلام وزير الشباب الشيخ سلمان الحمود ومن ثم الضغط على وزارة الصحة فيما يتعلق بقضايا الفساد الى ان تم الوصول الى ان مرحلة علاج قضية "الجناسي" وحلها بالتوافق والتفاهم وهذا ما حدث

وبعد ان استطاع عدد من النواب الاتفاق فيما بينهم ثم وصول هذا التفاهم والتوافق الى القيادة السياسية العليا في البلاد حتى صدرت مكرمة اميرية بالعفو عن من سحبت جناسيهم

واضاف الدلال ان البرلمان الحالي بعد ما حققه من انجاز في حل قضية "الجناسي" فانه بحاجة الى فترة هدوء مشيرا في الوقت ذاته الى ان القول بعدم استجواب سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح لا يعني انه بمنأى عن المتابعة والتقييم مؤكدا انه سيتم اخذ جميع الاجراءات سواء الاسئلة البرلمانية والتحقيق البرلماني او حتى الذهاب الى سمو امير البلاد في حال وجدت على رئيس الحكومة اي مخالفات مبينا انه فيما عدا الاستجواب فان جميع الادوات الاخرى متاحة بالنسبة لما يتعلق بتقييم رئيس الوزراء او الضغط عليه بشان الاصلاح

واوضح الدلال ان التوافق والتفاهم الذي تم وادى الى ارجاع "الجناسي" لا يشمل عدم استجواب اعضاء الحكومة وبالتالي فان كل وزير معرض للمساءلة السياسية اذا شاب عمله تجاوز او تقصير وان كل الصلاحيات ممنوحه لنواب الامة في المتابعة والتقييم

وحول ما يتعلق بالرغبة في تعديل نظام انتخابات مجلس الامة كشف الدلال ان هناك مجموعة ملفات تضم قوانين "الانتخابات ،مكافحة الفساد ،التعيين في الوظائف القيادية ،الجنسية" تعتبر هي علي رأس الاولويات في المرحلة الحالية مشيرا الي انه سيتم معالجتها في اطار الحكومة فقط دون الاضطرار الي الذهاب لصاحب السمو امير البلاد بشان هذه القوانين وعن رؤية الحركة الدستورية الاسلامية "حدس" فيما يتعلق بالنظام الانتخابي الحالي اكد الدلال ان قانون "الصوت الواحد" سيئ وسلبي وترفضه الحركة وترى اهمية تغييره وتعديله لافتا الي ان هناك اكثر من تصور مطروح ويتم دراسة جميع الخيارات الموجودة واشار انه حتي الان لم يتم الوصول الي رؤية محددة من جانبه قال النائب خالد الشطي انه لا مانع من التهدئة السياسية ولكن يجب ان يقابلها في ذات الوقت تنمية سياسية واجتماعية واقتصادية لتحقيق ما يتطلع اليه الشارع الكويتي واشار الي ان الجميع ينشد الاستقرار شريطة ان ينعكس علي التشريعات التي تخدم الشعب ويصب في ملاحقة الفساد والمفسدين

وشدد الشطي في تصريح خاص لـ"الصباح" علي ضرورة الانتصار للشعب والارادة التشريعية ومتطلبات التنمية في ظل تطلع المجتمع الي بنية اقتصادية حقيقية ومشاريع تنموية تستفيد منها الاجيال القادمة متسائلا في الوقت ذاته عن مدي وجود رؤية واضحة من قبل الحكومة او ممن ينشدون التهدئة؟!

واوضح الشطي ان هناك تدهور في الاوضاع وتراجع من قبل بعض اعضاء مجلس الامة في مواقفهم بل وان الحكومة استطاعت ان تنتصر عليهم "بالاهداف العشرة" مشيرا الي ان هؤلاء النواب في السابق كانوا يطرحون المطالبة برئيس وزراء شعبي وحكومة منتخبة ورددوا خطابات مثل "لن نسمحلك" وغيرها واليوم هم يستجدون علي الاعتاب بارجاع الجناسي

ووصف الشطي ما يحدث بانه تراجع كبير للذين يتوهمون بانهم يقودون حالة سياسية في البلاد لافتا الي ان افعال هؤلاء اودت بالشباب الي السجون وخلفت حراك عقيم في الشارع ومن ثم اليوم يتراجعون اكثر واكثر وينادون بعدم استخدام الادوات الدستورية ضد رئيس الحكومة مما يدل علي تخبط ما تسمى بالمعارضة الكويتية

وعلي صعيد المطالبة بتعديل النظام الانتخابي لاعضاء مجلس الامة اعلن الشطي ان نظام "الصوت الواحد" هو الانسب للمجتمع الكويتي في الاوضاع والظروف الحالية

طوال مدة حبسه

«التشريعية»: إلزام «الداخلية» بوضع وتنفيذ برنامج تأهيلي متكامل لكل سجين

- يلتزم السجين بالخضوع للبرنامج التأهيلي وتتولى إدارة السجون تقييم مدى استجابته له

اجتماع سابق للجنة الشؤون التشريعية

- يجوز وضع وتنفيذ البرنامج التأهيلي كله أو جزء منه عبر القطاع الخاص

انجزت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النقرير رقم (49) عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (90 مكررا) إلى القانون رقم (26) لسنة 1962 بتنظيم السجون.

وينص الاقتراح بقانون في مادته الأولى على اضافة مادة جديدة برقم (90 مكررا) للقانون رقم (26) لسنة 1962 المشار إليه تلزم وزارة الداخلية بوضع وتنفيذ برنامج تأهيلي متكامل لكل سجين طوال مدة حبسه، يتضمن تأهيله دينيا وعلميا وأخلاقيا ونفسيا واجتماعيا ومهنيا.

كما تنص المادة ذاتها على أن يلتزم السجين بالخضوع للبرنامج التأهيلي وتتولى إدارة السجون تقييم مدى استجابته له وعلى عدم جواز شمول السجين بالعفو الأميري إلا إذا اجتاز البرنامج التأهيلي بنجاح.

ولوزارة الداخلية التعاون مع الجهات والمؤسسات التعليمية والتدريبية الحكومية في تنفيذ البرنامج التأهيلي المشار اليه. كما يجوز وضع وتنفيذ البرنامج التأهيلي كله أو جزء منه عبر القطاع الخاص تحت إشراف وزارة الداخلية.

أما المادة الثانية من الاقتراح بقانون فهي مادة تنفيذية تنص على أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون بقرار من وزير الداخلية بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وعلى أن يعمل بالقانون بعد عام من تاريخ نشره.

ويهدف الاقتراح بقانون - حسب ما ورد بمذكرته الايضاحية - الى معالجة الضعف الواضح في البرامج الحالية التي تنفذها وزارة الداخلية لتاهيل وإصلاح المساجين.

وبعد البحث والدراسة تبين للجنة أن الهدف من الاقتراح بقانون نبيل ويتفق مع كون السجن مؤسسة إصلاحية، إلا أن اللجنة ابدت الملاحظات الآتية:

1 - رات اللجنة إزالة شرط اجتياز السجين للبرنامج التاهيلي لشموله بالعفو الأميري، وكان ذلك بموافقة مقدم الاقتراح.

2 - بالنسبة للمادة الثانية، يجب استبدال عبارة "خلال شهر" بعبارة "بعد ثلاثين يوما" لضبط الصياغة ولتحقيق المعنى المطلوب حيث إن كلمة «بعد» قد تفيد صدور اللائحة بعد ثلاثين يوما او أكثر، كما أن كلمة «شهر» افضل عمليا لتسهيل احتساب المدة.

3 - من حيث الصياغة، يفضل فصل المادة الثانية إلى مادتين كالآتي: مادة ثانية: تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون قرار من وزير الداخلية خلال شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به بعد عام من تاريخ نشره.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة الى الموافقة باغلبية آراء الحاضرين من اعضائها (5/1) على الاقتراح بقانون مع الملاحظات السالف بيانها.

وانبثى رأي الأقلية على أن الأداة المناسبة لمعالجة الموضوع هي اقتراح برغبة وليس اقتراحا بقانون.(أ.غ)

تحت شعار «ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً»

نسائية «إعانة المرضى» تنظم حملة للتبرع بالدم بمستشفى الصباح

الذربان أول المتبرعين

في اطار جهودها التوعوية والخدمات الاجتماعية التي تقدمها اللجنة النسائية بجمعية صندوق اعانة المرضى ايمانا باهمية تفعيل الشراكة المجتمعية مع وزارة الصحة فقد اقامت اللجنة الثلاثاء الماضي حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم وإدارة مستشفى الصباح ومستشفى البنك الوطني تحت شعار " ومن احياها فكانما احيا الناس جميعا " .

وقد لاقت الحملة استحسان الكثير من المتبرعين الذين سارعوا الى تلبية الواجب الانساني وتقدم اكثر من خمسين متبرعا ومتبرعة من زوار المستشفى على التبرع بالدم .

وقد أشادت مديرة اللجنة هند الذربان بالتفاعل السريع مع الحملة مشيدة بالتعاون المثمر مع بنك الدم ووزارة الصحة وبكل الجهود التي بذلها المنظمون .

وشكر الذربان كل الاخوة والاخوات الذين تبرعوا بدمائهم انقاذا لحياة مصابي الحوادث وفاقدي دماءهم اثناء العمليات الجراحية ونحوها والذين زادوا عن الخمسين متبرعا. ووعدت الذربان بالمزيد من الانشطة المجتمعية التي يعود نفعها على كل شرائح المجتمع .

جانب من الحملة

28 سؤالاً نيابياً و40 جواباً حكومياً على بند الإحالات في الجلسة المقبلة

ادرج على بند الإحالات بجدول أعمال الجلسة المقبلة 14 مارس الجاري 28 سؤالا جديدا من 11 نائبا إلى 9 وزراء، و40 جوابا لـ11 وزيرا.

ومن بين هذه الأسئلة 7 أسئلة من النائب عيسى الكندري إلى 6 وزراء منها سؤالان لوزير (النفط والكهرباء والماء) و(الشؤون) وسؤال واحد لوزراء (التجارة والصناعة والشباب) و(التربية والتعليم) و(الشؤون الاجتماعية والاقتصاد) و(الصحة) و(المالية).

ومن الأسئلة المدرجة 6 أسئلة من النائب صالح عاشور لـ 4 وزراء منها سؤالان لكل من وزيري (التجارة والصناعة والشباب) و(التربية والتعليم) ، ومنها 4 أسئلة للنائب الحميدي السبيعي.

ومن ضمن الأسئلة المدرجة 7 أسئلة من النائبة صفاء الهاشم إلى 5 وزراء منها سؤالان لكل من وزيري (المالية) و(النفط والكهرباء والماء). ومن بين الأسئلة المدرجة سؤالان لكل من النواب د. وليد الطبطبائي وناصر الدوسري وخليل الصالح، وسؤال للنواب د. خليل عبد الله وراكان النصف ومحمد الدلال وحمدان العازمي ومرزوق الخليفة.

وأدرج في كشف الأجوبة الواردة في بند الإحالات على جدول أعمال الجلسة 40 جوابا لـ 11 وزيرا منها 7 أجوبة لوزيري (الشؤون الاجتماعية والعمل والاقتصاد) و(التجارة والصناعة والشباب) و6 أجوبة لوزراء (النفط والكهرباء والماء) و(الداخلية) و(المالية).

وجوابان لوزيري (الصحة) و(التربية والتعليم العالي)، وجواب واحد لكل من وزراء (الإسكان والخدمات) و(العدل وشؤون الأمة) و(الأشغال) و(الدفاع).